رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى المؤتمر الرابع عشر للجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية

مراكش، 23 رجب 1426ه الموافق 29 غشت 2005م

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بكم ضيوفا كراما بالمملكة المغربية، منوهين باختيار الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية عقد مؤتمرها الرابع عشر ببلادنا، وتحديدا بمراكش، المدينة العريقة، المتميزة بتجذرها الراسخ في عمق التاريخ والحضارة المغربية، وانفتاحها الدائم على الحوار والحداثة، وصيتها المشهود، كقبلة للملتقيات العالمية المرموقة، وملتقى خصب للتفاعل الإيجابي بين الثقافات.

وإن المغرب لمعتز بأن يستقبل، في هذا الفضاء المفعم بالتفاهم والتآلف الإنساني، والتبادل المثمر، صفوة من الأعلام الاقتصاديين الوافدين من مناطق وثقافات متنوعة، من أجل تعميق النقاش والتحاور حول قضايا اقتصادية ذات أهمية قصوى بالنسبة لمجتمعاتنا؛ قضايا تطرح اليوم، في خضم التطور السريع للعالم المعاصر بنوع من الإلحاحية، وتفرض نفسها كتحد إزاء العقل والفكر، وتجاه طموح الإنسان لبناء عالم أفضل.

وفي هذا الصدد، فإن الأهمية المميزة لمؤتمركم تتمثل ليس فقط بالنظر إلى المكانة المرموقة للمشاركين فيه، ولكن اعتبارا كذلك لغنى وتنوع الموضوعات التي سيناقشها، والتي تجلي حيوية التفكير الذي دأبت مجموعة الباحثين في العلوم الاقتصادية على بلورته باستمرار، من أجل فهم أمثل وتنوير أفضل للمشاكل الاقتصادية المتنامية التعقيد؛ وذلك ضمن عالم مطبوع بكونية شاملة، حيث التحولات العلمية والتكنولوجية تضفي على مفاهيم التنمية وإنتاج الثروات وتوزيعها تجليات جديدة، كما أنها تضع على المحك المؤسسات والأنماط التقليدية للتنظيم والضبط والحكامة.

ومن شأن ذلك أيضا أن يعيد إثارة أسئلة جوهرية بالنسبة للبشرية، تتعلق بمستقبلها وبالمعنى الذي تريد إعطاءه للتنمية ولتنظيم التوازنات الاجتماعية وحماية الموارد والبيئة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

وهكذا، فإن القضايا المتعددة المرتبطة بالنمو والتشغيل، وبمحاربة الفقر والفوارق، وبالاستثمار والتمويل، والتبادل الحر، وكذا تلك المتعلقة بنجاعة المؤسسات، والحكامة الجيدة، ودور المرأة في المجتمع، وبقيم وأخلاقيات الاقتصاد ... تستدعي كلها تحيينا وتجديدا مستمرين على مستوى النظريات الاقتصادية، ولا سيما في ارتباط بالتقدم الحاصل في الحقول العلمية الأخرى، وفي مواكبة دائمة للأسئلة الجديدة. وهي القضايا التي تقع اليوم في صميم برنامج العمل الذي رسمتموه، بدقة كبيرة، لجلسات مؤتمركم الرابع عشر.

كما أن هذه القضايا تتبوأ، في مجملها، مكانة مركزية في انشغالات التجربة التنموية التي نقودها اليوم في المغرب، تنمية نريدها أن تكون بشرية ومستديمة، في حرص تام على صيانة كرامة الإنسان، واحترام حقوقه، والنهوض بها، وعمل دؤوب على تحرير كل طاقاته.

ومن هذا المنطلق، وبالنظر لاتسام سيرورات الانفتاح غالبا باللاتماثل، فإننا مدعوون جميعا، ولا سيما في مجموعة بلدان الجنوب، لإدخال الإصلاحات الضرورية، الكفيلة بتحديث اقتصادياتنا، لاستيعاب كل الإمكانات الإيجابية التي توفرها العولمة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد فتحت بلادنا العديد من الأوراش التي تصب في منطق الإصلاحات، متوخية بذلك تأهيل طاقاتنا لإنتاج الثروات، وتعزيز قدرة مواردنا البشرية، وضمان تنوع الاختيارات والفرص أمام كل رجال ونساء المغرب، لكي يتمتعوا بمواطنة كاملة وفاعلة.

وفي السياق ذاته، قمنا بإصلاحات متعددة، مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة، وقطع خطوات متقدمة على درب المضي قدما بالانتقال الديمقراطي. كما أطلقنا مشاريع في قطاعات اقتصادية متنوعة، باعثا في ذلك تهييء بيئة قانونية رفيعة، ومؤسسات فعالة، وتوفير نشاط متنام للاستثمار الوطني والأجنبي، وضمان تنافسية عالية لمنتوجاتنا ولنسيجنا الاقتصادي، مع تدعيم ذلك بآليات ناجعة للتماسك والاندماج الاجتماعي.

وضمن هذا المنظور، قمنا مؤخرا بإطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، في اتجاه إعطاء مدلول جديد لمطلب التنمية الاقتصادية، أساسه تكافؤ الفرص، وتعميم الولوج إلى المعرفة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمشاركة الديمقراطية للساكنة في بناء مستقبلها، وتوفير ظروف العيش الحر الكريم، ضمن غد أفضل وأرغد لأطفالها؛ فضلا عن إعادة ملاءمة أنماط قيادة السياسات العمومية في اتجاه المزيد من القرب والمسؤولية والنجاعة، والشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال التنمية.

وفي هذا الإطار، فنحن مقتنعون بأن النمو الاقتصادي ليس بمقدوره لوحده أن يمكننا من بلوغ الغايات المثلى للتنمية البشرية المستديمة، كما أنه لن يكون قويا ومنصفا في أي بلد، طالما ظلت طاقات وطنية واسعة على هامش الحياة الاجتماعية، ودواليب وحركية خلق الثروات.

وذلكم هو النموذج الذي نعمل على ترسيخه بالتدريج في بلادنا، بالنظر لما نتوفر عليه من وسائل وطنية، ولما يتيحه لنا محيطنا الإقليمي والدولي من إمكانات، وكذا ما يفرضه علينا من إكراهات وصعوبات.

وهو نموذج نتقاسم أهدافه الكبرى مع العديد من البلدان الأخرى في العالم، التي تعمل على المزاوجة الخصبة بين منطق التحديث والدمقرطة والانفتاح الاقتصادي، وبين متطلبات التحسين المطرد لمؤشرات التنمية البشرية في إطار روح المشاركة الجماعية والتضامن، وكل ذلك ضمن ترابط وثيق بين تحصين ما حققناه في الانتقال الديمقراطي، بالانتقال الموازي، من اقتصاد الريع التقليدي، إلى الاقتصاد العصري المنتج والتنافسي، ومن مجتمع التواكل، إلى ترسيخ قيم الاجتهاد والعمل والإنتاج، لتحرير وتعبئة الطاقات، والتحفيز على خلق الثروات، بما يتطلبه هذا المسار الشاق والطويل من جهود وتضحيات، والتزام وعمل بجعل التنمية خير مجسد للديمقراطية، ولتعزيز حقوق الإنسان في مفهومها الشمولي، من خلال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وذلك هو النهج الذي ما فتئنا نعمل، بكل عزم وحزم، على ترسيخه سواء في سياساتنا الداخلية، أو في مجال تعاوننا الدولي، الثنائي أو الجهوي، أو على صعيد المنظمات والهيئات والتجمعات الدولية، حيث أصبح الاقتصاد عماد التكتلات العصرية، وجوهر وقطب رحى الاندماجات الإقليمية والقارية الموفقة والقوية والواعدة. نهج قوامه المسؤولية، والتضامن الفاعل، والتعاون مع سائر شعوب العالم، لما فيه خير تقدم البشرية جمعاء، في نطاق السلم والأمن والاستقرار، والوئام والرفاهية والازدهار.

وإنني لعلى يقين من أن مؤتمركم سيسهم في تقديم إضاءات حول مختلف هذه الأسئلة، موضوع الاهتمام الكوني، وفي إعطاء محتوى متميز للجسور الفكرية والبشرية التي يجب أن تظل قائمة بين عالم العلم وأهل الخبرة، وبين مراكز القرار وكل القوى الحية الفاعلة.

وإذ أعرب لكم عن إشادتي بالجهود الموفقة، التي تبذلها الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية، في هذا النطاق، سائلا الله تعالى أن يلهمها موصول السداد، فإني أتمنى لكم مقاما طيبا في المغرب، ولجمعكم الموقر كامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".